وذلك بعلم الضرورة فمن توهم توقف هذا
الدليل على ابطال قول الحكماء ان هذا النظام
اوفق الوجوه الممكنة واكملها فلمناسبة
الكمال اوجبه المبدا الكامل فقد خفي
عليه الضروريات نعم قد ينا قش باحتمال
الواسطة بمعنى الانكشاف التام
يشير الى ان الروية مصدر المبني
للمفعول لان الانكشاف صفة المرئي
ومصدر المبني للفاعل صفة الرائي
بمعنى ان العقل اذ اخلي الخ هذا هو
الامكان الذهني وليس بمحل النزاع اذ
الخصم قايل به ضرورة انا نعرف
بالبصر الخ يرد عليه انه ان اريد الفرق
برؤية البصر فمصادرة وان اريد
باستعمال البصر فلا يفيد لانا نفرق
بالبصر بين الاعمى والاقطع والتحقيق
ان الفرق بمدخل من البصر لا يقتضي
قوله ثم كون المفروق مبصرا اذ لا رابع يشترك
بينهما يرد عليه ان التحيز المطلق ووجوب

الوجود

الوجود بالغير والمقابلة بل الامور العامة
كالماهية والمعلومية والمذكورية
ونحوها امور مشتركة بينها فان قلت
علية الامور العامة تستلزم صحة
روية المعدومات مع استحالتها قطعا
قلت يجوز ان تشترط الشي من
خواص الموجود الممكن والامكان
من عدم ضرورة الوجود الخ وايضا لو
عللت بالامكان لصح روية المعدوم
الممكن هف وفيه نظر ولا مدخل
للعدم في العلية لان التاثير صفة
اثبات فلا يتصف به العدم ولا ما هو
متركب منه كذا في شرح المواقف ويرد
عليه انه لا يمنع الشرطية فلا يتم المقصود
قوله ويتوقف امتناعها اي امتناع الروية
فان امتناع وجود الروية لفقد شرط
او وجود مانع لا يمنع الصحة المطلوبة
ثم لا يجوز ان يكون خصوصية الخ
جواب لقوله والواحد النوعي قد يعلل

الواجب فلا ضرورة بالنقض بها
على انها تقتضي صحة روية المعدومات
٢٩

Copyright © King Saud University